

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/EM.4/2
19 August 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

اجتماع الخبراء المعني بالآثار التجارية والاستثمارية
لمعايير الإدارة البيئية، ولا سيما المعيار
الدولية للتوكيد القياسي (ISO 14000)، على
البلدان النامية

جنيف ٣١-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

معايير الإدارة البيئية

ولا سيما المعيار ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوكيد القياسي:
الآثار التجارية والاستثمارية على البلدان النامية

تقرير مقدم من أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفقرات

١٤ - ١	أولا - مقدمة
٥ - ١	ألف - معلومات أساسية
٨ - ٦	باء - مركز السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوكيد القياسي
١٤ - ٩	جيم - العلاقة مع القضايا في منظمة التجارة العالمية

المحتويات (تابع)

الفقرات

٢٤ - ١٥	تشغيل نظم الإدارة البيئية	ثانيا -
١٨ - ١٥	نظم الإدارة البيئية	ألف -
٢٠ - ١٩	معايير لنظم الإدارة البيئية محددة حسب القطاعات	باء -
٢٤ - ٢١	معايير الإدارة البيئية كأداة للسياسة البيئية	جيم -
٤٠ - ٢٥	تكاليف معايير أنظمة الإدارة البيئية وفوائدها	ثالثا -
٢٩ - ٢٥	تكاليف الامتثال للمعيار إيزو ١٤٠٠١	ألف -
٣١ - ٣٠	الفوائد الاقتصادية الممكنة	باء -
٣٣ - ٣٢	شواهد عملية على التكاليف والفوائد	جيم -
٤٠ - ٣٤	قضايا إصدار الشهادات والتصديقات	دال -
٥٤ - ٤١	الآثار التجارية والاستثمارية	رابعا -
٥٢ - ٤١	الآثار التجارية	ألف -
٥٤ - ٥٣	الآثار الاستثمارية	باء -
٦١ - ٥٥	حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	خامسا -
٧٣ - ٦٢	الخبرات في تنفيذ المعيار إيزو ١٤٠٠١ في البلدان النامية	سادسا -
٩٠ - ٧٤	حاجات البلدان النامية	سابعا -
٧٦ - ٧٤	خيارات السياسة العامة	ألف -
٨٦ - ٧٧	تعزيز تنفيذ معايير نظم الإدارة البيئية	باء -
٩٠ - ٨٧	مجالات للعمل في المستقبل	جيم -

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

- ينعقد اجتماع الخبراء "الدراسة إعمال معايير الإدارة البيئية، وخاصة السلسلة ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المعايير، وأثارها التجارية والاستثمارية المحتملة بالنسبة للبلدان النامية، وتعيين الفرص والاحتياجات الممكنة في هذا السياق"^(١).

- وتشمل معايير الإدارة البيئية، مثل السلسلة ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد القياسي ISO 14000 أو إيزو ١٤٠٠١، مجالاً من المعايير يتضمن تلك المتعلقة بنظم الإدارة البيئية، ووضع العلامات الإيكولوجية (انظر الإطار ١). وتركز هذه المذكورة على معايير نظم الإدارة البيئية، بينما تشير إلى وضع العلامات الإيكولوجية باختصار فقط، إذ شملتها تقارير سابقة لأمانة الأونكتاد بشكل مستفيض^(٢).

- إن المعايير الدولية لنظم الإدارة البيئية يمكن أن تكون مفيدة للشركات والحكومات معاً. فالمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية لتوحيد القياسي (إيزو ١٤٠٠١) يقدم أساساً لمنح شهادة التصديق على نظم الإدارة البيئية لشركة ما، مما قد يعزز مصداقيتها بشكل أكبر مع الزبائن الخارجيين ومع الحكومة. كما أن إنشاء نظام للإدارة البيئية والتحسينات البيئية المستمرة التي يشجعها المعيار إيزو ١٤٠٠١ قد تحفز على وفورات في الكلفة، وذلك مثلاً عن طريق تقليل تكاليف المدخلات الناجمة عن استخدام أكثر كفاءة للمواد والطاقة. وقد تستفيد الحكومة من التأكيد الأكبر على السياسة البيئية على مستوى الشركات، مما قد يخفف مهمة الموظفين المنفذين، ويزيد فعالية تكاليف مكافحة التلوث، ويسمح للحكومات بتركيز اهتمامها على مجالات الأولوية الأخرى.

- غير أنه على الرغم من الطبيعة الطوعية لمنح شهادة إيزو ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية لتوحيد القياسي، فإن هناك قلقاً من أن تصبح شرطاً فعلياً للتعامل التجاري، على الأقل في قطاعات معينة، بطريقة شبيهة بتطور السلسلة إيزو ٩٠٠٠ لمعايير إدارة النوعية^(٣). وقد ينتج عن معيار السلسلة إيزو ١٤٠٠١ حاجزاً فعلياً أمام التجارة إذا وجدت الشركات صعوبات في الحصول على شهادته. وكثيراً ما يجادل بأن التكاليف المرتبطة بذلك قد تكون أعلى بالنسبة للشركات في البلدان النامية منها بالنسبة لمنافسيها في البلدان المتقدمة، بسبب عوامل مثل نقص الهياكل الإدارية القائمة، وجداً نظم الإدارة البيئية في كثير من البلدان النامية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، وارتفاع كلفة منح الشهادات ومراجعة الحسابات إذا كانت الشركات ستعتمد على خبراء استشاريين ومسجلين دوليين^(٤). وتميل المعايير الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، إلى مواجهة صعوبات أكبر في إقامة نظم الإدارة البيئية.

- إن قدرة أو عدم قدرة المعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية لتوحيد القياسي على التأثير في التجارة وكيفية هذا التأثير تعتمدان على عوامل كثيرة. إن المفيد هو تحليل ما إذا كان منتجو البلدان النامية يواجهون صعوبات خاصة في الحصول على شهادة نظم الإدارة البيئية. فإن كان الجواب بالإيجاب، فيكيف يمكن تخفيف هذه الصعوبات. وبما أنه تم وضع اللمسات الأخيرة على المعيار إيزو ١٤٠٠١ باعتباره معياراً دولياً، فإن وضع الأولويات على المستوى الوطني وعلى مستوى الشركات قد يكون قضية تبحثها الحكومات ومجتمع نشاط الأعمال.

الإطار ١: سلسلة المعايير الدولية إيزو ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي

نظم الإدارة البيئية

المعيار إيزو ١٤٠٠١ المواصفات مع توجيهات للاستعمال*

مُبادئ توجيهية عامة عن المبادئ والنظم والتقييم الداعمة*

المعيار إيزو ١٤٠٠٤

مُبادئ توجيهية للتدقيق البيئي

مُبادئ عامة

المعيار إيزو ١٤٠١٠

إجراءات التدقيق - تدقيق نظم الإدارة البيئية*

المعيار إيزو ١٤٠١١

معايير تأهيل المدققين البيئيين*

المعيار إيزو ١٤٠١٢

العلامات والإعلانات البيئية

مُبادئ عامة**

المعيار إيزو ١٤٠٢٠

المطالبات البيئية المعلن عنها ذاتها - مُبادئ توجيهية وتعريف المصطلحات

المعيار إيزو ١٤٠٢١

واستخدامها*

المطالبات البيئية المعلن عنها ذاتها - الرموز***

المعيار إيزو ١٤٠٢٢

منهجيات الاختبار والتحقق للتطبيق في وضع العلامات البيئية (نوع الثاني)***

المعيار إيزو ١٤٠٢٣

برامج الممارسين - مُبادئ توجيهية، الممارسات وإجراءات منح الشهادات لبرامج

المعيار إيزو ١٤٠٢٤

المعايير المتعددة (نوع الأول)***

تقييم الأداء البيئي

الإدارية البيئية - توجيه بشأن تقييم الأداء البيئي***

المعيار إيزو ١٤٠٣١

الإدارة البيئية - تقييم دورة الحياة

المبادئ والإطار**

المعيار إيزو ١٤٠٤٠

تحليل الجرد**

المعيار إيزو ١٤٠٤١

تقييم أثر دورة الحياة***

المعيار إيزو ١٤٠٤٢

تقييم تحسين دورة الحياة***

المعيار إيزو ١٤٠٤٣

المصطلحات

الإدارية البيئية - المصطلحات**

المعيار إيزو ١٤٠٥٠

* = منشور *** = مشروع عمل ولنظر اللجنة

** = يجري تداوله للتصويت عليه

*** = يجري تداوله للتصويت عليه

باء - مركز السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي

٦- تتألف السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ من أكثر من ٢٠ معياراً، خمسة منها تتصل بنظم الإدارة البيئية. والمعايير الأساسية لنظم الإدارة البيئية هي المعيار إيزو ١٤٠٠١، وهي مواصفات لنظام إدارة بيئية قابلة للتدقيق، والمعيار إيزو ٤٠٠٤، وهي وثيقة توجيهية لنظم الإدارة البيئية. وبإضافة إلى ذلك هناك ثلاثة معايير للتدقيق، وهي: المعيار إيزو ١٤٠١٠ (مبادئ عامة) والمعيار إيزو ١٤٠١١ (تدقيق نظم الإدارة البيئية) والمعيار إيزو ١٤٠١٢ (تأهيل المدققين البيئيين) للأطراف الداخلية والخارجية كي تقرر ما إذا كانت كل عناصر نظم الإدارة البيئية موجودة وتعمل بفعالية في منظمة ما.

٧- إن معايير نظم الإدارة البيئية هذه اعتمدت كمعايير دولية. وقد نشرت المعيار إيزو ١٤٠٠١ والمعيار إيزو ٤٠٠٤ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ونشرت معايير التدقيق الثلاثة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وهذا فإن المداولات في اجتماع الخبراء لن يكون لها تأثير على تطوير هذه المعايير. غير أن المناقشات في الاجتماع يمكن أن تكون مفيدة لتنفيذ هذه المعايير والسياسات المتصلة بها على الصعيد الوطني؛ كما قد تكون موافقة التحليلات أمراً مناسباً في سياق استعراض المعيار إيزو ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي في عام ١٩٩٩.

٨- وتتألف السلسلة ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي كذلك من معايير لوضع العلامات البيئية، وتقدير الأداء البيئي، وتقدير دورة الحياة، وما يتصل بها من مصطلحات وتعريفات وتحديدات. ووقت إعداد هذه الوثيقة، كانت هذه المعايير لا تزال قيد التطوير.

جيم - العلاقة مع القضايا في منظمة التجارة العالمية

٩- إن المناقشة بشأن الخبرة العملية بنظم الإدارة البيئية ومقارنتها بأدوات السياسة الأخرى، كوضع العلامات الإيكولوجية قد تعطي شيئاً من التبصر بالقضايا البارزة في مناقشة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما لجنة التجارة والبيئة، وللجنة الحواجز التقنية أمام التجارة. وتشمل مثل هذه القضايا البارزة ما يلي:

(أ) هل تعتبر معايير السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي معايير دولية مناسبة في سياق الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة ومدونة قواعد حسن الممارسة الملحقة به؟

(ب) كيف تتناول معايير نظم الإدارة البيئية وضع العلامات الإيكولوجية قضية أساليب التجهيز والانتاج غير المتصلة بالمنتجات؟ وما هي صلتها باتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة ومدونة قواعد حسن الممارسة الملحقة به؟

(ج) ما هو دور مفاهيم مثل الاعتراف المتبادل والتعادل في سياق المعايير الطوعية؟

١٠- فيما يتعلق بـ(أ)، رغم أن اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة ومدونة قواعد حسن الممارسة الملحة به يشير إلى معايير دولية، فإنه لا يشمل تعريفاً لما يشكل معياراً دولياً. وفي سياق الإعداد لاستعراض السنوات الثلاث الأولى للاتفاق، لاحظ البعض أنه قد يكون من الضروري التوصل إلى مثل هذا التعريف. وفي هذا الصدد، لوحظ أن البلدان النامية على وجه العموم لم تشارك مشاركة فعالة في صياغة مشروع معايير السلسلة ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوكيد القياسي^(٥). الواقع أنه في مداولات لجنة التجارة والبيئة عبرت بعض البلدان النامية "عن قلقها بشأن عملية المنظمة الدولية للتوكيد القياسي والصعوبات التي يواجهها بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية، ولا سيما البلدان النامية، في المشاركة فيها بفعالية بسبب ما تنطوي عليه من تحصيص لموارد كبيرة. ونتيجة لذلك فإن هذه البلدان لا تعتبر أن معايير المنظمة الدولية للتوكيد القياسي التي يجري وضعها الآن في هذا الميدان تراعي مصالحها التجارية ملائمة كافية"^(٦). ويتبين ذلك أن توسيع المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عملية وضع معايير المنظمة الدولية للتوكيد القياسي يظل أمراً جوهرياً^(٧).

١١- وفيما يتعلق بـ(ب) فقد تركزت مداولات لجنة التجارة والبيئة على تغطية برامج وضع العلامات الإيكولوجية المبنية على تحليل دورة الحياة في إطار اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة. وتختلف الآراء بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك فقد شددت لجنة التجارة والبيئة على أهمية قيام أعضاء منظمة التجارة العالمية باتباع أحكام الاتفاق، بما فيها الأحكام الخاصة بالشفافية "دون الإضرار بأداء أعضاء منظمة التجارة العالمية بخصوص تغطية وتطبيق اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة على جوانب معينة لمثل هذه المخططات/البرامج والمعايير الطوعية لوضع العلامات الإيكولوجية، أي تلك الجوانب المتعلقة بأساليب التجهيز والانتاج غير المتصلة بالمنتجات، وبالتالي على التزامات الأعضاء المتعلقة بتلك الجوانب في نطاق هذا الاتفاق"^(٨).

١٢- وللمعيار إيزو ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوكيد القياسي ميزة على أدوات السياسة الأخرى، مثل وضع العلامات الإيكولوجية وهي أن السلسلة ليس فيها معايير أو متطلبات محددة تتصل بأساليب التجهيز والانتاج يضعها البلد المستورد. فالمعيار إيزو ١٤٠٠١ ليس معياراً للأداء. ورغم وجود متطلبات مفصلة تتعلق بالسياسات والبرامج ونظم الإدارة البيئية والتدقيق البيئي، فإن المعايير البيئية المحددة المطلوب إعمالها تعتمد على المتطلبات التنظيمية المناسبة للموقع أو البلد، والسياسة البيئية للشركة وأهدافها.

١٣- وفيما يتعلق بـ(ج) أي مفاهيم مثل الاعتراف المتعادل والمتعادل، فقد تم الاقرار بالاعتراف المتبادل باعتباره أداة مفيدة في المعايير المناسبة للسلسلة ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوكيد القياسي. وبالمثل فإن مدونة قواعد حسن الممارسة ليس فيها أحكام بشأن التعادل. وقد اقترح البعض أنه قد يكون من المفيد البحث في مدى فائدة خصائص المعيار إيزو ١٤٠٠١ في تطوير مفهوم التعادل.

١٤- وبينما يدرك البعض فائدة استخدام معايير دولية لأغراض التنسيق، فإنهما يشعرون بأنه ينبغي توجيه الانتباه أيضاً إلى المصاعب التي يمكن أن تتعرض لها البلدان النامية في تطبيق هذه المعايير. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى المادة ١٢ من الاتفاق، بشأن المعاملة الخاصة والمتماشية للبلدان النامية. كما اقترح أن تضطلع لجنة الحواجز التقنية أمام التجارة بدراسة للآثار التجارية المحتملة لبعض معايير دولية معينة.

ثانياً - تشغيل نظم الإدارة البيئية

ألف - نظم الإدارة البيئية

١٥- تقوم نظم الإدارة البيئية على مجموعة من القواعد الطوعية التي تستطيع الشركات أن تلتزم بها لممارسة رقابة أفضل على أثر أنشطتهم على البيئة استناداً إلى سياسات وأهداف بيئية تقررها الشركات نفسها. فنظام الإدارة البيئية يفسر على أنه الهيكل التنظيمي، الذي يشمل الممارسات والعمليات والموارد والمسؤوليات، لتنفيذ الإدارة البيئية^(٩).

١٦- إن إقامة وصياغة نظام فعال للإدارة البيئية يمكن منظمة ما من استباق وتلبية توقعات الأداء البيئي المتามية، لضمان الامتثال المستمر للمتطلبات البيئية الوطنية وأو الدولية، ولدعم التحسن المستمر في أدائها البيئي^(١٠).

١٧- والبلدان المتقدمة مطلعة عموماً على مفهوم المعايير الطوعية لنظم الإدارة البيئية. فالمعيار البريطاني ٧٧٥٠ أنشئ في عام ١٩٩٢، وتبعه مخطط الإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣. كما راحت الرابطات الصناعية تطور قواعد أداء مثل برنامج الرعاية المسؤولة لرابطات المصنوعات الكيميائية للولايات المتحدة، وبرنامج التقييم الذاتي البيئي لمبادرة الإدارة البيئية العالمية. وتم تطوير المعيار إيزو ١٤٠٠١ كمعيار دولي لتجنب تكاثر اختلاف نظم الإدارة البيئية الوطنية والإقليمية.

١٨- إن المعيار إيزو ١٤٠٠١ يزود المنظمات بمبادئ توجيهية محددة تخص كيفية تطبيق وتحسين نظام للإدارة البيئية. وينبغي تنفيذ العناصر الجوهرية التالية: سياسة بيئية^(١١)، والتخطيط والتنفيذ والتشغيل في مجال البيئة، وعمل تدقيق وتصحيفي منتظم، ومراجعة إدارية.

باء - معايير لنظم الإدارة البيئية محددة حسب القطاعات

١٩- إن المعيار إيزو ١٤٠٠١ هو معيار نوعي لنظم إدارة البيئة، وهو مصمم لينطبق على المنظمات من كل نوع وحجم. غير أن بعض قطاعات الصناعة تشعر بأن النهج النوعي قد لا يعكس وضعها واحتاجاتها بالذات. وهناك بعض الضغط لتطوير معايير مفصلة حسب القطاعات تحديداً. وقد أدى ضغط مماثل في السابق إلى إقامة معيار اللجنة الفنية ٢١٠، التابعة للمنظمة الدولية للتوكيد القياسي (ISO TC/210) لإدارة النوعية في الأجهزة الطبية، وكذلك تطوير معيار النوعية ٩٠٠٠ (QS 9000) (خارج نطاق المنظمة الدولية للتوكيد القياسي) على أيدي مجموعة من كبار منتجي السيارات.

٢٠- وكانت صناعة الغابات والأحراج نصيراً قوياً لمعايير توجيهي مصمم تحديداً حسب حاجات القطاع ضمن المعيار إيزو ١٤٠٠١. وبعد مناقشة كثيرة اتخذ قرار من جانب اللجنة الفنية ٢٠٧ لإعداد وثيقة تسد الفجوة - هي دليل يقدم معلومات حول تطبيق المعيار إيزو ١٤٠٠١ على إدارة الغابات. ويجري حالياً تطوير

هذه الوثيقة من جانب المنظمة الدولية للتوكيد القياسي على يد الفريق العامل ٢ المعنى بالغابات، مع إشراك البلدان النامية وممثلين عن الجماعات البيئية^(١٢).

جيم - معايير الإدارة البيئية كأداة للسياسة البيئية

٢١- قد تنجو فوائد بيئية عن تشجيع استخدام أوسع لنظم الإدارة البيئية. فالنظام الفعال لإدارة البيئة يساعد منظمة ما في صياغة سياسة وأهداف بيئية، مع مراعاة المتطلبات التشريعية، والمعلومات عن الجوانب البيئية الهامة. وهو ينطبق على الآثار البيئية التي تستطيع المنظمة أن تراقبها والتي يتوقع منها أن تؤثر عليها. غير أن معيار إيزو ١٤٠٠١ لا يعطي معايير محددة للأداء البيئي. وهكذا فإن إقامة وتشغيل المعيار المذكور لا يضمن بحد ذاته أداء بيئياً معززاً.

٢٢- وقد انتقد بعضهم المعيار إيزو ١٤٠٠١ لهذا السبب. غير أن آخرين لاحظوا أن وضع معايير قائمة على أساس الأداء هو قضية متروكة لصنع السياسة الوطنية وليس للمنظمة الدولية للتوكيد القياسي. كما انتقد بعضهم المعيار إيزو ١٤٠٠١ لأنه ليس "أحدث ما هو موجود" من معايير نظم الإدارة البيئية، بينما لاحظ آخرون أن المعيار المذكور يهدف إلى التطبيق الواسع^(١٣).

٢٣- ولا تزال هناك مناقشة حول مدى قدرة نظم الإدارة البيئية على المساعدة في تحسين الامتثال للقوانين والأنظمة البيئية، ومدى قدرتها على تسهيل الانتقال من نهج "التحكم والمراقبة" إلى تحقيق توازن في التنظيم والنهج الوقائي. فالاستخدام الأوسع لنظم الإدارة البيئية في بعض البلدان قد يتبعين أن يصبه استثمار في الهياكل الأساسية البيئية وإقامة إطار تنظيمي شامل كي تتحقق فوائد بيئية هامة.

٢٤- وتدرس عدة بلدان حالياً كيفية إدماج نظم الإدارة البيئية في سياسات بيئية. ففي هولندا، قد تصدر الحكومة ما يسمى "رخصة عامة" للشركات التي لديها نظام إدارة بيئية معتمد ومنفذ. وهذه الرخصة تحتوي على تعليمات أقل بكثير من الرخصة العادية، وتتناول البيئة على مستوى الأهداف والبارامترات. وتقرر الشركة نفسها كيف تقتيد بالأهداف^(١٤). وفي الصين، اعتمدت الوكالة الوطنية لحماية البيئة المعيار إيزو ١٤٠٠١ كجزء من الاستراتيجية الشاملة لسياساتها البيئية، وتشجع الحكومة الصناعات التابعة للدولة وللقطاع الخاص معاً على اعتماد وتسجيل نظام للإدارة البيئية^(١٥). وفي المكسيك يقوم المعهد الوطني الإيكولوجي بتصميم رخصة "الرخصة البيئية الموحدة" تعطي أحكاماً خاصة للشركات التي لديها أنظمة إدارة بيئية معتمدة ومنفذة^(١٦).

ثالثاً - تكاليف معايير أنظمة الإدارة البيئية وفوائدها

ألف - تكاليف الامتثال للمعيار إيزو ١٤٠٠١

٢٥- هناك عاملان هامان في تقرير تكاليف الاشتراك في معيار منح شهادة إيزو ١٤٠٠١ هما:
(أ) التكاليف الإضافية لتلبية متطلبات نظام الإدارة البيئية مثل إيزو ١٤٠٠١ (إقامة وصيانة نظام إدارة بيئية

واستئجار خبراء استشاريين، وتحقيق أهداف الأداء التي تقررها الشركة؛ و(ب) كلفة من الشهادة إيزو ١٤٠٠١ وتسجيلها.

٢٦- وتتنوع هذه التكاليف تنوعاً كبيراً من حالة إلى حالة، اعتماداً على الأوضاع الأولية داخل منظمة، وكذلك الأوضاع الخارجية عن المنظمة، مثل توافر الهياكل الأساسية. وتبين دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التكاليف المحتملة للامتثال لمعايير إيزو ١٤٠٠١ قد تبدو عالية لفرادي الشركات في البلدان النامية، ولا سيما إذا لم يكن لديها نظام إداري رسمي منفذ، وإذا لم تكن ممثلة لأنظمة البيئية القائمة، وإذا اضطرت إلى الاعتماد على خدمات المؤسسات الاستشارية الباهضة الكلفة^(١٧).

٢٧- وبالنسبة لمنظمة لديها نظام منفذ للإدارة البيئية، فإن متطلبات المشاركة في المعيار إيزو ١٤٠٠١ ربما تكون سهلة نسبياً. أما بالنسبة لمنظمات أخرى فإن تنفيذ وصياغة نظام للإدارة البيئية ينطويان على عملية توثيق معقدة ومستهلكة للوقت. وبإضافة إلى ذلك، فإن الشركات المشاركة في إيزو ١٤٠٠١ قد يتوقع منها أن تذهب إلى ما هو أبعد من مستوى الصراوة البيئية التي يقررها القانون فتلزم نفسها بالاستمرار في تحسين نظم الإدارة البيئية لديها.

٢٨- وقد تتعرض شركات البلدان النامية لزيادات في التكاليف مع اعتماد نظام الإدارة البيئية. فأولاً، يصف المعيار إيزو ١٤٠٠١ نظاماً إدارياً متناغماً مع الأنظمة الإدارية المعاصرة في البلدان المتقدمة. وشركات البلدان النامية التي ليس لديها نظام إدارة منفذ قد تواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ النظم الإدارية المعقدة نسبياً. ثانياً، في الوقت الذي يمكن فيه الحصول في البلدان المتقدمة على المعلومات عن القوانين والأنظمة المنطبقة عن طريق قنوات مستعملة، جيداً، قد تواجه شركات البلدان النامية تكاليف أعلى في جمع المعلومات الكاملة عن مجموعة القوانين والأنظمة المنطبقة التي كثيراً ما تكون معقدة. ثالثاً، في الوقت الذي تطلب فيه التقييمات والتحليلات البيئية بصورة روتينية في البلدان المتقدمة، قد تضطر الشركات في البلدان النامية إلى تكبد نفقات كبيرة في عملية تحديد الجوانب والآثار البيئية^(١٨).

٢٩- إن مطلب ضرورة التزام لجامعة الأنظمة البيئية المنطبقة قد يتضمن اضطرارها إلى تكبد نفقات رأسمالية وتشغيلية إضافية. ويشير إصطلاح "الأنظمة البيئية المنطبقة" إلى الأنظمة البيئية الوطنية وأو المحلية في بلد الإنتاج. وهكذا فإن أية نفقات إضافية تعتمد على عاملين: (أ) درجة امتثال المنظمة للأنظمة البيئية المنطبقة، و(ب) صراوة الأنظمة البيئية في بلد الإنتاج. إن القدرة الكامنة في نظام الإدارة البيئية على تحسين الامتثال للأنظمة هي ميزة هامة له، وخصوصاً حيث تكون القوانين والأنظمة البيئية واقعية في سياق الظروف البيئية والإنسانية المحلية. ولعل إقامة بيئة تنظيمية واقعية وفعالة هو جزء هام مكمل لتعزيز معايير نظم الإدارة البيئية.

باء - الفوائد الاقتصادية الممكنة

٣٠- تدرج دراسة حديثة^(١٩) "الفوائد الداخلية" الممكنة التالية لنظام الإدارة البيئية: تقليل الحوادث والمسؤولية البيئية، زيادة الكفاءة، تحسين الأداء البيئي، وتحسين ثقافة الشركات. ولا تزال الشكوك تحيط

بأهمية التحسينات في الأداء الاقتصادي بعد تنفيذ نظام الإدارة البيئية. وهذا يؤكد أهمية وجود تقييم موضوعي لفوائد المالية.

٣١ - وهناك عدة فوائد ممكنة أخرى ترتبط بنظام الإدارة البيئية. فمثلاً قد تصدر الحكومة أحكاماً خاصة لصالح الشركات التي تنفذ نظاماً للإدارة البيئية، مما قد يحقق وفورات هامة في التكاليف لتلك الشركات. كما أن إصدار الشهادات قد يزيد قيمة أسهمها. وهذا - على سبيل المثال - أحد الأسباب التي تجعل الشركات التي في طور التحول إلى القطاع الخاص تهتم بنظم الإدارة البيئية. وأخيراً فإن المصارف وشركات التأمين قد تطلب تسجيلاً لنظام إدارة بيئية، وقد تصبح أقساط التأمين، وشروط الائتمان ومعاملة الالتزامات تميز الشركات المسجلة عن غيرها.

جيم - شواهد عملية على التكاليف والفوائد

٣٢ - لا توجد حتى الآن شواهد عملية كثيرة على التكاليف والفوائد الفعلية لنظم الإدارة البيئية، وخصوصاً في البلدان النامية. فنتائج الدراسات الاستقصائية الموجودة غير حاسمة، بل ومتضاربة أحياناً. وعلى سبيل المثال أظهرت دراسة استقصائية أجريت في المملكة المتحدة بين ١١ منظمة و١٨ موقعاً حصلت على إجازة مخطط الإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية أن التكاليف الأولية لتلبية متطلبات هذا المخطط تراوحت بين ٤٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٦٠٠٤٧٣ دولار، بمتوسط قدره ٣٦٠١٥١ دولاراً أمريكياً. وتراوحت التكاليف الجارية من ٨٠٠٤ إلى ٤٠٠٠٤ دولار سنوياً، بمتوسط قدره ٦٩٣١٦ دولاراً. وزعم المجبون على هذا الاستقصاء أنهم قد ضمنوا "وفورات مالية كبيرة"، ولكنهم عجزوا عن تحديد كمية تلك الوفورات^(٢٠). غير أن استقصاء آخر أجري بين ٤٢٠ شركة تحويلية وتجهيزية في جنوب ويلز في المملكة المتحدة لاحظ أن ٣٩ في المائة فقط من الشركات الكبيرة و١٨ في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وافقت على أن التحسينات البيئية تؤدي إلى زيادة في الأرباح وتخفيض في التكاليف وأن ذلك سيكون مصدر حفز على إجراء تلك التحسينات. وكانت معظم الفوائد متوقعة في القطاعات الغذائية والكيماوية. وأظهر البحث في ليسستر شاير، في المملكة المتحدة، أن وفورات السنة الأولى الناتجة عن مبادرات تقليل الهدر إلى الحد الأدنى هي حوالي ٣٪ في المائة. وفي الشركات التي يقل رقم أعمالها عن ٣,٥ مليون دولار، لا يعتبر الجهد المبذول لتقليل الهدر إلى الحد الأدنى جهداً مفيداً^(٢١).

٣٣ - وأظهر استقصاء أجري بين ٢٩ شركة نمساوية لديها مخطط للإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية، و٤٤ شركة استشارية أن متوسط الكلفة المتصلة بتنفيذ نظام للإدارة البيئية هو ٢٥٠٠٠ دولار أمريكي، منها ١٧٠٠٠ دولار تتألف من تكاليف داخلية و٨٠٠٠٠٠ دولار من تكاليف المشروع الخارجية. وينخفض متوسط التكاليف الداخلية مع حجم الشركة، بينما تبقى التكاليف الخارجية مستقرة تقريباً. وأوضح الاستقصاء نفسه أن إدخال مخطط للإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية أدى إلى وفورات سنوية بلغت في المتوسط ٢٠٨٠٠٠ دولار أمريكي لكل شركة، مع جعل فترة الاسترداد ١٤ شهراً^(٢٢).

دال - قضايا إصدار الشهادات والتصديقات

٣٤- لقضايا إصدار الشهادات تأثير كبير على قدرة المعيار إيزو ١٤٠٠١ على العمل كحاجز أمام التجارة. فاستصدار الشهادة قد يكون مكلفاً نسبياً، ولا سيما عندما تكون الهيئات الوطنية المؤهلة لإصدار الشهادات والإجازات غير موجودة، أو إذا كانت الشهادات الذاتية أو شهادات الهيئات الوطنية غير مقبولة في الأسواق الخارجية. وينشأ عن ذلك أن يصبح تقييم الامتثال قضية تنفيذية كبيرة، ولا سيما منظور تجاري.

٣٥- وينص المعيار إيزو ١٤٠٠١ على إصدار شهادات ذاتية. غير أنه في حالة منظمات كثيرة، وخصوصاً في البلدان النامية، يرجح أن تصبح شهادة طرف ثالث أمراً جوهرياً لكسب المصداقية في السوق. وهذا يثير مسائل تتعلق بالهيكل الأساسى القائمة بإصدار الشهادات في البلدان النامية، وما يرتبط بها من تكاليف. وتظهر التجربة مع السلسلة إيزو ٩٠٠٠ أن غياب الهيكل الأساسية الضرورية في البلدان النامية يقلل فرص الحصول على الشهادات. وطبقاً لبعض التقديرات، في حالة السلسلة إيزو ٩٠٠٠ فإن عمليات مراجعة الشهادات وحدها قد تكلف ما بين ١٠٠٠ و٣٠٠٠ دولار أمريكي إذا استعين بخبراء استشاريين من أوروبا أو الولايات المتحدة. ويقدر بعض الخبراء أن تكاليف إصدار الشهادات من سلسلة إيزو ١٤٠٠٠ قد تزيد بمقدار الثلث عن تكاليف إصدار الشهادات من سلسلة إيزو ٩٠٠٠، نظراً لتعقد معيار السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ ونقص الأشخاص المؤهلين.

٣٦- أما تكاليف إصدار الشهادات على أيدي مسجلين محليين للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي في البلدان النامية فتميل إلى أن تكون أقل من ذلك بكثير^(٢٢). وقد أنشأت عدة بلدان نامية بالفعل نظاماً لتقييم الامتثال لتمكين الهيئات المحلية^(٢٤) من إصدار الشهادات. وأدت المشاريع الرائدة دوراً مفيدةً في هذا الصدد. غير أن القيمة الدولية للشهادة إيزو ١٤٠٠١ تعتمد على الثقة التي يضعها الآخرون في الهيئة التي تقوم بالتصديق على تلك الشهادة والعملية التي تستخدمها تلك الهيئة. وهذا قد يثير مشاكل للمصدرين في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ويهدر استقصاء الحديث أن عدم القبول قليل نسبياً، ولكن معظم الحالات المبلغ عنها تحدث في البلدان النامية^(٢٥).

٣٧- ولإيجاد ثقة واسعة النطاق بشهادة المعيار إيزو ١٤٠٠١ سيحتاج كل بلد إلى آلية صارمة وموثوقة بها لتأييد هيئات التصديق على الشهادات، وتتوفر تطمئناً بأن إصدار الشهادات يتم بطريقة صارمة وعادلة. ولدى العديد من البلدان النامية هيئات معتمدة لإصدار الشهادات.

٣٨- ويمكن تشجيع الاعتراف المتبادل بنظم منح الشهادات على الصعيدين الثنائي والإقليمي كوسيلة لتجنب الحاجز أمام التجارة. ويجري الاضطلاع ببعض المبادرات لوضع نظام معترف به دولياً لإصدار الشهادات. ويؤمل أن يؤدي العمل في تقييم الامتثال لنظم الإدارة البيئية إلى نظم إجازة متناسبة دولياً لهيئات منح شهادات نظم الإدارة البيئية، مما يعزز الاعتراف العالمي بشهادات المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. ويستطيع هذا العمل أن يستفيد من التجربة الموجودة في مجال تقييم الامتثال لنظم الجودة، من خلال هيئات مثل هيئة تقييم وإقرار نظام الجودة^(٢٦)، ومحفل التصديق الدولي. وب مجرد تنفيذ هذا النظام فإنه سيقلل الحاجة إلى الاتفاques الثنائية والإقليمية بشأن الإقرار المتبادل بتقييم الامتثال.

صناعة إصدار الشهادات

-٣٩- أسم المعيار إيزو ١٤٠٠١ إسهاماً كبيراً في تطوير صناعة لإصدار شهادات نظم الإدارة البيئية فقد ولد فرضاً تجارية جديدة، كثيراً ما كانت مجزية، لهيئات واستشاري إصدار الشهادات. وكانت هذه السوق تقليدياً تحت سيطرة شركات من أوروبا والولايات المتحدة لها حضور كبير في البلدان النامية وتسسيطر على الأسواق في معظمها.

-٤٠- ولم تتمكن البلدان النامية على وجه العموم من الاستفادة كثيراً من الفرص الجديدة التي يتتيحها المعيار إيزو ١٤٠٠١، نظراً لجدة نظم الإدارة البيئية في العالم النامي. وهناك حاجة لعمل الكثير، ولا سيما في مجال بناء القدرات كي تستفيد البلدان النامية من هذه الفرصة، وكى تخفض تكاليف إصدار الشهادات عن طريق زيادة التعاون بين بلدان الجنوب.

رابعاً - الآثار التجارية والاستثمارية

ألف - الآثار التجارية

-٤١- يصعب التنبؤ بالآثار المحتملة للمعيار ١٤٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (إيزو ١٤٠٠١) على صادرات البلدان النامية. فقد تسعى بعض شركات هذه البلدان إلى الحصول على شهادة إيزو ١٤٠٠١ كوسيلة لزيادة القدرة التنافسية لصادراتها ولتقوية مراكزها في الأسواق، حتى في غياب الضغط الصريح من زبائنها الخارجيين. فمن الممكن استخدام المعيار إيزو ١٤٠٠١ كأداة للتسويق محلياً وعالمياً في آنٍ معاً.

-٤٢- وفي معظم الحالات الأخرى قد تسعى شركات البلدان النامية للحصول على هذه الشهادة استجابة لطلبات الزبائن الخارجيين لإبراز نظام للإدارة البيئية مطابق لشروط المعيار المذكور، أو لضغط سلسلة التوريد أو لسياسات الشراء العامة. وقد يعمل المعيار إيزو ١٤٠٠١ ك حاجز غير تعرفي أمام التجارة إذا كان التصديق على منح هذه الشهادة باهظ الكلفة أو صعب التحقيق.

ضغط الزبائن الخارجيين

-٤٣- لعل أقرب نظير لنظام الإدارة البيئية يمكن العثور عليه في السلسلة ٩٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي بشأن مراقبة الجودة. فبينما يوجد اعتراف عام بأن تلك السلسلة قد حازت قبولاً واسعاً في السوق، يصعب قياس أهميتها الشاملة. فعلى نطاق العالم كله، هناك أكثر من ١٢٧ ٠٠٠ شركة حاصلة على شهادات الإيزو ٩٠٠٠، ولكن يوجد ٤ في المائة من هذه الشركات في المملكة المتحدة و ٨ في المائة منها في الولايات المتحدة^(٢٧).

-٤٤- وعلاوة على ذلك، فقد يكون المعيار إيزو ١٤٠٠١ أقل ملاءمة بالزبائن من السلسلة إيزو ٩٠٠٠. ذلك أن الزبائن ليسوا عرضة للآثار البيئية لشركة ما. وعلى أية حال، وبما أن الأداء البيئي كثيراً ما يحتوي على

تدابير موضوعية وذاتية معاً، فمن الصعب تقرير المدى الذي وصل إليه في تلبية احتياجات الزبون البيئية^(٢٨). ووفقاً لهذا المنطق، فإن المعيار إيزو ١٤٠٠١ قد يكون مناسباً للقطاعات الحساسة بيئياً بصورة رئيسية، مع تأثير ضئيل نسبياً على القطاعات الأخرى. غير أن هناك آخرين يعتقدون أنه يبدو - من الناحية العملية - أن المعيار المذكور أخذ يكتسب أهمية بصورة أسرع من معيار سلسلة إيزو ٩٠٠٠ في مراحل تنفيذه المبكرة.

٤٥- وأخيراً فلا حاجة لأن تذهب الطلبات من جانب الزبائن والمستوردين في أسواق البلدان المتقدمة إلى حد طلب شهادات مصدقة بالامتثال لشروط المعيار إيزو ١٤٠٠١. بل يمكنهم من الناحية العملية أن يطلبوا من مورديهم: (أ) أن يمثلوا لمتطلبات بيئية معينة؛ (ب) أن يكون لديهم نظام للإدارة البيئية؛ و(ج) أن يكون لديهم نظام معتمد للإدارة البيئية.

٤٦- ومن الأسئلة الهامة في هذا السياق ما إذا كان امتلاك شهادة مصدقة بالامتثال للمعيار إيزو ١٤٠٠١ قد يخفف العبء الناشئ عن هذه المتطلبات. فقد تفضل الشركات معايير متقدماً عليها دولياً في تلبية توقعات الزبائن. وعلى أية حال فما لم يكن المعيار إيزو ١٤٠٠١ مطلوباً بصرامة، فإن تكاليف إنشاء نظام للإدارة البيئية حسب مواصفات هذا المعيار ينبغي أن تقارن بتكاليف الامتثال لمتطلبات بيئية محددة للزبائن الخارجيين.

٤٧- ويشعر بعض الخبراء بأن الأمر قد يستغرق عقداً من الزمن تقييماً لقياس أهمية المعيار إيزو ١٤٠٠١ - حسب التجربة العملية - كعامل في السوق. ففي أوروبا والولايات المتحدة يبدو أن الشركات قد اتخذت موقف "الانتظار والترقب"، خصوصاً فيما يتعلق بمنح هذه الشهادة. ومعظم الشركات التي سجلت في المعيار إيزو ١٤٠٠١ لديها نظام منفذ للإدارة البيئية، مما يشير إلى تكبد تكاليف إضافية منخفضة نسبياً.

الآثار من خلال سلسلة الإنتاج

٤٨- يشجع المعيار إيزو ١٤٠٠١ الشركات على أن تأخذ في الحسبان الآثار البيئية لمورديها والمعاقدين معها، إذ إن المعيار يبين أن الشركات ينبغي أن تضع في اعتبارها الجوانب البيئية التي تستطيع المنظمة أن تراقبها والتي يتوقع أن يكون لها تأثير عليها^(٢٩). ولهذا السبب فإن الشركات التي اعتمدت نظاماً للإدارة البيئية قد تطلب هي نفسها من مورديها بأن يبدوا اهتماماً أكبر بالقضايا البيئية. وقد يؤدي هذا في بعض الحالات إلى إبدال للمدخلات، أو إلى فرض متطلبات بيئية خاصة على منتجي البلدان النامية، مما قد ينجم عنه في آخر الأمر اعتماد نظام للإدارة البيئية من جانب أولئك المنتجين.

٤٩- وكانت الشركات في البلدان المتقدمة هي أول من نفذ نظم الإدارة البيئية. ولذا فمن المرجح على المدى القصير أن يجري الضغط على الشركات في البلدان النامية لتنفيذ نظم الإدارة البيئية من خلال سلسلة التوريد للشركات عبر الوطنية والشركات التابعة لها. وعلى المدى البعيد ربما تواجه الشركات في البلدان النامية أيضاً ضغط سلسلة التوريد من الشركات المحلية التي اعتمدت نظاماً للإدارة البيئية.

٥٠- غير أن مدى هذه الآثار يظل غير مؤكد. فمن جهة قد تكون الآثار هامة، وخصوصاً لأن كل شركة في سلسلة الإنتاج يمكن أن تتأثر، على الأقل من حيث المبدأ. أما في الممارسة العملية فإن الشركة التي تملك نظام إدارة بيئية يمن شهادة المعيار إيزو ١٤٠٠١ قد تطلب أداءً بيئياً محدداً من مورديها وذلك فقط بالقدر الذي يرجح أن يؤثر فيه أداء هذا المورد على قدرة المؤسسة على الامتثال لأهدافها وغاياتها المعلنة. فمثلاً إذا كان الهدف المعلن لمؤسسة حاصلة على الشهادة المذكورة هو تقليل الفاقد، فقد تطلب الشركة من مورديها أن ينتقلوا إلى استخدام تغليف أنساب للبيئة^(٣٠).

المشتريات العامة

٥١- إن الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى قد تعتبر شهادة المعيار إيزو ١٤٠٠١ شرطاً للمشاركة في تقديم عطاءات للمشتريات الحكومية. وتشمل الأمثلة التي تذكر أحياناً وزاري الطاقة والدفاع في الولايات المتحدة. وقد تكون لهذه الممارسات آثار هامة على التجارة والاستثمار معاً، وهي تتطلب مزيداً من البحث. إن تبادل المعلومات بشأن أولويات السياسة الوطنية سيكون مفيداً في هذا الصدد.

٥٢- ويرى البعض أن المعيار إيزو ١٤٠٠١ ينبغي ألا يصير إلزامياً، لأن ذلك قد يتفرض قيمة المعيار. ألغى القطاع الحكومي في استراليا مؤخراً متطلبات الحصول على الشهادة إيزو ٩٠٠٠، إذ دلت التجربة على أن جعل الشهادة إلزامية للمشتريات الحكومية قد سبب تشوّهات كبيرة في السوق، إذ لم تستطع الشركات الصغيرة تحمل كلفة الشهادة، والأهم من ذلك كله أن المنافسة تناقصت^(٣١).

باء - الآثار الاستثمارية

٥٣- إن اجتماع الخبراء مطالب، في جملة أمور ببحث الآثر الممكن لمعايير الإدارة البيئية على الاستثمار. فلم يرد شيء يذكر عن الآثر الاستثماري الممكن للمعيار إيزو ١٤٠٠١ على البلدان النامية، سوى تعداد الفوائد الممكنة التي قد يجنيها المستثمرون من تنفيذ نظام لإدارة البيئية معترف به دولياً، والتي قد تشمل تحسناً في ثقة المستثمرين، ونفاذًا إلى رأس المال، وأسعار تأمين تفضيلية.

٥٤- ومن منظور التنمية المستدامة، فإن الاهتمامين الرئيسيين للبلدان النامية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر هما: (أ) اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لرأس المال الطويل الأجل، و(ب) توسيع دور هذا الاستثمار في النهوض بالأهداف الاجتماعية والبيئية. وفيما يتعلق بـ (أ) فمن المستبعد أن تحدث معايير نظم لإدارة البيئية آثاراً هامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إن إيجاد الهياكل الأساسية المناسبة للمشاركة في إيزو ١٤٠٠١ قد يساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة حساسة بيئياً، كما يمكن أن يحدث في حالة ما إذا فرضت الشركات الفرعية التابعة للشركات عبر الوطنية على الموردين المحليين متطلبات لها صلة بالبيئة، أو إذا طلب المستثمرون المؤسسون لمشاريع مشتركة من نظرائهم أن يحصلوا على شهادة إيزو. وفيما يتعلق بـ (ب) فمن القضايا المثيرة للاهتمام ما إذا كان تشجيع الحصول على شهادة إيزو ١٤٠٠١ قادرًا على مساعدة حكومات البلدان النامية على توسيع إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، وإلى أي مدى. كما ينبغي ملاحظة قدرة الشركات عبر الوطنية على تأدية دور هام في تشجيع نظم لإدارة البيئية في البلدان النامية.

خامساً - حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٥٥- أبرزت المناقشة بشأن التجارة والبيئة الظروف الخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاستجابة للتحديات البيئية، ولا سيما في البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، قد تستطيع هذه المشاريع أن تحقق تحسينات هامة عن طريق ممارسات أفضل في ترتيب أمورها شريطة أن تكون لديها هيكل أساسية داعمة قائمة بعملها. وفي هذا السياق، من المهم البحث في دور نظم الإدارة البيئية في تعزيز الإدارة البيئية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بطريقة فعالة التكلفة، وكذلك ظروف هذه المشاريع واحتاجاتها في إقامة نظام للإدارة البيئية.

٥٦- وفي إطار مخطط الإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية تم الاعتراف بصراحة بالصعوبات الخاصة التي قد تواجهها هذه المشاريع. وهكذا فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاتحاد الأوروبي تستفيد من مساعدة خاصة لتسهيل مشاركتها في مخطط الإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية. وهذه المساعدة تشمل المعلومات، والتدريب، والدعم التقني. كما تستطيع هذه المشاريع أن تستفيد من نظام مبسط للتحقق والتفتيش، وكذلك إعفاءً من ضرورة إصدار بيانات بيئية سنوية.

٥٧- وحتى الآن، لم تعرف المنظمة الدولية للتوكيد القياسي بالحاجة إلى وضع معيار خاص لنظم الإدارة البيئية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أنه تم تشكيل فرقة عمل في المنظمة تعنى بسلسلة إيزو ١٤٠٠٠ والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونظرت هذه الفرقة في دراسات إفرادية قطرية عديدة.

٥٨- وقد استنتجت معظم الدراسات الأمريكية اللاتينية أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تورد للسوق المحلية، التي ليست شديدة التدقيق في سياق الأداء البيئي. ومعظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ترى أن التشريع البيئي هو الباعث الرئيسي على اتخاذ تدابير بيئية. وقد تبين أن الوعي بوجود السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ منخفض جداً، وأن الضغط التجاري لتنفيذ نظام للإدارة البيئية يكاد يكون منعدماً. وكانت استنتاجات دراسة أجريت على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في جنوب ويلز، بالمملكة المتحدة، شديدة الشبه بذلك.

٥٩- وتؤكد معظم الدراسات أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه مشاكل محددة في إقامة نظام للإدارة البيئية. فنقص الموارد المالية والموظفين المؤهلين، وصعوبة الوصول إلى المعلومات، ومقاومة التغيير، والتكليف المتصل بإقامة النظام ومنح الشهادات تشكل قيوداً رئيسية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن المواقف المتكررة نقص الموظفين البيئيين المدربين. كما تبين الدراسات أن عدداً قليلاً جداً من هذه المشاريع ينفذ سياسة بيئية وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه صعوبات خاصة في فهم المعيار إيزو ١٤٠٠١ وتفسيره، وكذلك في تحديد هوية التشريع البيئي، وتحديد الجوانب والأثار البيئية لأنشطتها.

٦٠- وعلى المدى القصير، فإن قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتنفيذ نظم للإدارة البيئية سيعتمد إلى حد كبير على طلبات المنظمات الكبيرة، مثل الزبائن في الأسواق الخارجية أو الشركات الكبيرة في البلدان النامية، وخصوصاً الشركات الفرعية التابعة للشركات عبر الوطنية التي تفرض شروطاً على

الموردين المحليين. غير أن المنظمات الكبيرة تستطيع أيضاً أن تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الامتثال لمتطلبات المعيار إيزو ١٤٠٠١. ففي المكسيك مثلاً هناك مفهوم مهم في مشروع غوادالاخارا النموذجي حول السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، هو التعاون بين المشاريع الكبيرة والصغيرة. فالشركات الكبيرة تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنفيذ نظم الإدارة البيئية، وفي تحسين أدائها البيئي على أساس الأهداف المشتركة للزبائن والموردين. وكل واحدة من الشركات الـ ١٢ الكبيرة المشاركة في المشروع تساعد اثنين من موردي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن تقديمها دعماً مالياً للمشروع. وسوف تُستخدم نتائج المشروع في وضع إطار تنظيمي للتنفيذ الوطني للمعيار إيزو ١٤٠٠١. وبالمثل، هناك شركة عبر وطنية في ماليزيا تقدم مساعدة تقنية في إطار برنامج "تعليمي" لتمكين شركة صغيرة من الموردين المحليين في الحصول على الشهادة.

٦١- وبالإضافة إلى ذلك فإن التعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قد يساعد في حل مشكل معينة وفي تخفيض التكاليف. فمثلاً تستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاعات ومناطق جغرافية محددة أن تتعاون في تحديد الجوانب والآثار البيئية لأنشطتها والمعلومات بشأن الشروط القانونية. ومن الممكن أيضاً استكشاف سبل التعاون في تدريب الموظفين.

سادساً - الخبرات في تنفيذ المعيار إيزو ١٤٠٠١ في البلدان النامية

٦٢- يقدم هذا الفرع مسحاً أولياً للخبرات في تنفيذ المعيار إيزو ١٤٠٠١ في البلدان النامية، بهدف البحث على تبادل الخبرات الوطنية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ويسلط الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشروع مشترك بشأن نظم الإدارة البيئية في بلدان نامية مختارة. كما يسلط الأونكتاد بمشروع مشترك مع كلية تجارة كوبنهاغن بشأن نظم الإدارة البيئية للشركات.

٦٣- وهناك اهتمام كبير بالمعايير إيزو ١٤٠٠١ في آسيا وأمريكا اللاتينية. ويبدو أن بلداناً كثيرة في هاتين المنطقتين اتخذت نهجاً متحسناً للاحتجاجات، حيث نفذت بالفعل برامج نموذجية. ويبدو أن الاعتبارات التجارية تمارس دوراً هاماً^(٢٢).

٦٤- وفي عدة بلدان آسيوية نامية تم تنفيذ مخططات نموذجية قبل النشر الرسمي للمعيار إيزو ١٤٠٠١، من أجل إعداد الهيئات الوطنية لمنح الشهادات والصناعة الوطنية لوصول المعيار. وبينما تواجه الشركات تحدي إقامة نظام للإدارة البيئية بهدف البحث عن شهادة تصديق من طرف ثالث، يتquin على الهيئات المحلية لمنح الشهادات، ولا سيما في البلدان النامية، أن تتجهز كي تتنافس مع كثير من الهيئات الأجنبية لمنح الشهادات التي تعمل في بلدانها. وهذا ينطبق على المعيار إيزو ١٤٠٠١ على وجه الخصوص نظراً لجداًًة نظم الإدارة البيئية في كثير من هذه البلدان. وتتيح المخططات النموذجية فرصاً للتغلّم المتبادل من جانب الهيئات المحلية لمنح الشهادات ومن الشركات في تفسير متطلبات المعيار إيزو ١٤٠٠١. فقد كان التفسير مشكلة مشتركة لكلا الطرفين، ولذا كانت هناك حاجة إلى العمل معاً لتطوير فهم مشترك. وساعد ذلك على ضمان الانتقال المرحلي من تفسير شركة ما لنظام إدارة بيئية إلى تصديقها بشهادة رسمية على ذلك النظام.

٦٥- وشرعت جمهورية كوريا في تنفيذ مخطط نموذجي لمنح الشهادات في عام ١٩٩٤. وكان الهدف منه هو ضمان أن تكون الهيأكل الأساسية المطلوبة لتشغيل نظام للتصديق على نظم الإدارة البيئية جاهزة وقت نشر المعيار إيزو ١٤٠٠١^(٣٣). وفي عام ١٩٩٥ أقامت رابطة المعايير الكورية أنشطة تدريبية بالاشتراك مع هيئات تصديق من المملكة المتحدة. وتم تدريب أولى لمائتين من مراجعي الحسابات، وأجريت مراجعات تجريبية لحسابات الشهادات لمساعدة الشركات على إقامة نظم الإدارة البيئية الخاصة بها. وحصلت ست خمسون شركة في القطاعات الكيميائية والالكترونية والاسمنتية والإنشائية على الشهادات إيزو ١٤٠٠١، ويستعد عدد كبير من الشركات (معظمها كبيرة) للحصول على هذه الشهادة. ويمكن تقسيم المشاريع الحائزة على الشهادة إلى ثلاثة فئات: (أ) الصناعات الحساسة للبيئة (مثل الصناعات الكيميائية) التي تسعى إلى تحسين صورتها البيئية؛ (ب) الصناعة الموجهة نحو التصديق (مثل الصناعات الالكترونية) التي تستعد للتعامل مع الحواجز المحتملة أمام التجارة؛ (ج) الشركات الكبيرة المتزمرة بالحفاظ على معايير بيئية عالية وتلبية توقعات المساهمين.

٦٦- ودشن معهد المعايير والبحوث الصناعية في ماليزيا برنامجاً رائداً لنظم الإدارة البيئية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥^(٣٤). وكانت الأهداف هي تحسين فهم المعيار إيزو ١٤٠٠١ والمشاكل التي تكتنف تنفيذه، وتقدير تكاليف وفوائد تنفيذ المعيار، والحصول على خبرة في مراجعة الحسابات الخاصة بنظم الإدارة البيئية، وتقرير متطلبات التدريب. وتقدمت بطلبات للمشاركة في البرنامج اثنان وثلاثون شركة، تمثل مجالاً عريضاً من القطاعات، مثل المطاط والمنتجات المطاطية، وزيت النخيل، والصناعات الكهربائية، والالكترونية، والكيميائية، والبتروكيميائية. وتستطيع الشركات المشاركة التي لديها نظام للإدارة البيئية أن تحصل مجاناً على مراجعة تجريبية لحساباتها. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت سبع شركات قد حصلت على شهادات بموجب المخطط، مع وجود شهادات قيد الإصدار لشركات أخرى.

٦٧- وشرع مجلس إنتاجية والمعايير السنغافوري في مخطط رائد في عام ١٩٩٦ شمل قطاعات صناعية مختلفة، بما فيها الصناعات الالكترونية والكيميائية. وثم إصدار شهادات لخمس شركات حتى الآن. وأدت الحكومة دوراً مهماً في الترويج للمعيار إيزو ١٤٠٠١، بما في ذلك تقديم منح لتحمل التكاليف للشركات الساعية للحصول على الشهادة. كما تم تطوير برنامج دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتوفير التدريب، من أجل تخفيض تكاليف الخبرة الاستشارية، مع منح إضافية للخبرة الاستشارية وإصدار الشهادات. كما تدير مؤسسات ما بعد التعليم الثانوي المحلية تدريباً محدوداً ودورات تدريبية قصيرة الأمد.

٦٨- وشرع مجلس إنتاجية هونغ كونغ في تنفيذ برامج نموذجية شتى في مجال نظم الإدارة البيئية^(٣٥). وكان المشروع الأول جهداً مشتركاً بدأ مع رابطة المعايير الكندية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وشاركت فيه ١١ شركة. وبدء في تنفيذ مخططين نموذجيين آخرين في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٦، أحد هما برعاية تسع شركات عبر وطنية؛ وشاركت فيه ثمانية مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في القطاع غير التصنيعي. أما الآخر، الذي استخدم تمويلاً حكومياً، فقد شاركت فيه ١٢ مشروعًا صغيراً ومتوسط الحجم من القطاع التصنيعي. وبحلول نيسان/أبريل عام ١٩٩٧، كانت أربع شركات قد حصلت على شهادات إيزو ١٤٠٠١. ويَتَوَقَّعُ مجلس إنتاجية هونغ كونغ أن يحصل عدد يتراوح من ١١ إلى ١٥ شركة على تلك الشهادات مع نهاية عام ١٩٩٧، وأن يزداد العدد إلى ٥٠ شركة مع نهاية عام ١٩٩٨.

٦٩- وفي الصين، تشجع الحكومة على اعتماد المعيار إيزو ١٤٠٠١ من جانب المشاريع العامة والخاصة، من أجل تحسين الفرص التجارية والإسهام في السياسات البيئية للحكومة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أنشأت الوكالة "الوطنية" للحماية البيئية المركز الصيني لنظم الإدارة البيئية، الذي يهدف إلى تحسين برامج الحماية البيئية في الصين، ورفع المعايير التقنية في مكافحة التلوث، وزيادة مستوى التعليم العام. وينبغي أن يسهل المعيار إيزو ١٤٠٠١ تحقيق هذه الأهداف. وقد طورت الوكالة الصينية للحماية البيئية برامج رائدة للحصول على شهادات المعيار إيزو ١٤٠٠١، وبرامج تدريبية لمراجعي الحسابات والشركات، وكذلك برامج لرفع الوعي العام. وسوف تنشط لجنة التوجيه الوطنية الصينية المعنية بإصدار شهادات نظام الإدارة البيئية، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٩٧ وتشمل ٣٣ وزارة ومكتباً للدولة، في وضع سياسات بشأن اصدار واعتماد شهادات نظم الإدارة البيئية والإشراف على هذه السياسات. وتهدف اللجنة إلىأخذ المعايير الدولية في الاعتبار من أجل تسهيل الاعتراف المتبادل. وقد حصلت ثمانى شركات صينية على شهادات إيزو ١٤٠٠١ حتى الآن^(٣٦).

٧٠- كما تبين الدراسات عن البرازيل وجود اهتمام متزايد بنظم الإدارة البيئية وشهادات المعيار إيزو ١٤٠٠١، وخصوصاً من جانب الشركات الفرعية التابعة للشركات المتعددة الجنسية في القطاعات الحساسة بيئياً، كالورق ولب الورق، والصناعات البتروكيميائية والتعدين، والتي تنشط في السوق الدولية. وفي عام ١٩٩٧ حصلت أربع شركات برازيلية على شهادة المعيار إيزو ١٤٠٠١، وتوشك ثمانى شركات برازيلية على الحصول عليها؛ بينما اعتمدت ٥٠ شركة نظماً للإدارة البيئية "تتوافق مع السلسلة إيزو ١٤٠٠٠"^(٣٧). وفي الأرجنتين حصلت عشر شركات على شهادة المعيار إيزو ١٤٠٠١ بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧.

٧١- إن الوعي بمعايير السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ في إفريقيا منخفض جداً بوجه عام. غير أن هناك اهتماماً بدأ يبرز في بعض البلدان على ما يبدو. فشركات جنوب إفريقيا تظهر اهتماماً متزايداً بنظم الإدارة البيئية. وفي استقصاء أجري عام ١٩٩٦، عبرت نسبة ٥١ في المائة من الشركات عن اهتمامها بشهادات المعيار إيزو ١٤٠٠١. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، حصلت خمس شركات على تلك الشهادة، وهي شركة لصناعة السيارات وأربع شركات للمراافق العامة. وكانت الأسباب الرئيسية التي ذكرت لاعتماد المعيار إيزو ١٤٠٠١ هي منع احتمالات التقاضي، والحفاظ على قدرة تنافسية دولية. وتضفت الصناعة من أجل التنظيم الذاتي عن طريق معايير دولية رسمية مثل المعيار إيزو ١٤٠٠١^(٣٨).

٧٢- وتقوم بعض الشركات الكبيرة في زامبيا وزمبابوي بمتابعة التطورات عن كثب في مجال معايير السلسلة إيزو ١٤٠٠٠. وتفيد التقارير بأن بعض الشركات التي طبقت نظماً للإدارة البيئية تعمل حالياً على جعلها تتمشى مع المعيار إيزو ١٤٠٠١. إن الضغط التجاري الدولي المحتمل هو أهم عامل يدفع إلى اعتماد نظم الإدارة البيئية. وتمارس الصناعة الضغط على الحكومة لإقناعها بتقديم حوافز وفوائد خاصة للشركات التي تعتمد نظماً للإدارة البيئية^(٣٩).

٧٣- كما تتخذ مبادرات إقليمية، ولا سيما داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فقد تم تشكيل فريق عامل تقني في إطار اللجنة الاستشارية للمعايير والجودة التابعة للرابطة المذكورة، من أجل تنسيق الجهد وصياغة برامج إقليمية عن السلسلة إيزو ١٤٠٠٠. كما تم الشروع في إقامة تعاون إقليمي. فالمعايير الامتنال مجال له الأولوية في التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان العلاقات الاقتصادية الأوثق (استراليا

ونيوزيلندا) في إطار علاقـة منطـقة التجارة الحرة لرابـطة أمـم جـنوب شـرق آسـيا لـبلـدان العـلاقـات الـاـقـتصـاديـة الأـوـثـقـ. وـهـذـا يـشـمـل تـبـادـل المـعـلـومـاتـ، وـالـعـمـلـ التـعاـونـيـ بشـأنـ السـلـسلـةـ إـيزـوـ ١٤٠٠٠ـ. وـمـنـ شـأنـ تـرـتـيـباتـ الشـراـكـةـ الإـقـلـيمـيـةـ هـذـهـ أـنـ تـسـاعـدـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ كـثـيرـاـ فـيـ بـنـاءـ قـدـراتـ كـلـ مـنـهـاـ فـيـ هـذـاـ المـجـالـ.

سابعاً - حاجات البلدان النامية

ألف - خيارات السياسة العامة

٧٤- تواجه الحكومـاتـ فـضـلاـ عنـ مجـتمـعـ نـشـاطـ الأـعـمـالـ خـيـارـاتـ هـامـةـ لـلـسـيـاسـةـ الـعـامـةـ المتـصلـةـ بـمـعـايـيرـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ، وـخـصـوصـاـ فـيـماـ يـتـعلـقـ بـمـسـائـلـ التـنـفـيـذـ. فالـصـعـوبـاتـ الـتـيـ تـتـلقـاـهـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ فـيـ صـيـاغـةـ سـيـاسـاتـ وـطـنـيـةـ بـشـأنـ مـعـايـيرـ نـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ قـدـ تكونـ كـبـيرـةـ. بيـنـماـ يـصـعبـ التـنـبـؤـ بـالـتـكـالـيفـ وـالـفـوـائدـ الـمـرـتـبـةـ بـالـمـعـيـارـ إـيزـوـ ١٤٠٠١ـ. انـ تـنـفـيـذـ السـلـسلـةـ إـيزـوـ ١٤٠٠٠ـ لـمـ يـنـضـجـ بـعـدـ كـمـاـ أـنـ الـآـثارـ الـمـتـرـتـبـةـ عـلـىـ نـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ لـمـ يـتـمـ فـهـمـهاـ كـلـهاـ بـشـكـلـ كـامـلـ. وـبـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ، هـنـاكـ مـسـأـلةـ مـدـىـ وـجـودـ أـيـ مـغـزـىـ (ـبـمـاـ فـيـ ذـلـكـ وـكـالـاتـ الـمـسـاعـدةـ الـثـانـيـةـ وـالـمـتـعـدـدـةـ الـأـطـرـافـ)ـ لـتـشـجـيعـ الـحـصـولـ عـلـىـ شـهـادـاتـ مـعـتـمـدةـ لـنـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ فـيـ بـلـدانـ لـاـ تـمـلـكـ كـثـيرـاـ مـنـ شـرـكـاتـهـاـ حـتـىـ نـظـمـ أـسـاسـيـةـ لـلـإـدـارـةـ. وـفـيـ كـثـيرـاـ مـنـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ قـدـ يـكـونـ مـنـ الـمـنـاسـبـ اـتـبـاعـ نـهـجـ مـتـدـرـجـ لـتـنـفـيـذـ نـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ، بـالـتـركـيـزـ عـلـىـ الـقـطـاعـاتـ الـحـسـاسـةـ بـيـئـيـةـ، مـعـ اـعـتـبارـ الـحـاجـةـ إـلـىـ إـصـارـ شـهـادـةـ مـنـ طـرـفـ ثـالـثـ أـمـرـاـ ثـانـوـيـاـ.

٧٥- وـإـلـىـ حدـ ماـ، فـإـنـ الـإـهـتـمـامـ بـنـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ فـيـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ وـالـبـلـدانـ الـتـيـ تـمـرـ بـمـرـحلـةـ اـنتـقـاليـةـ قـدـ بـرـزـ اـسـتـجـابـةـ لـلـاـسـتـخـدـمـ الـمـتـزـاـيدـ لـنـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ فـيـ الـبـلـدانـ الـمـتـقـدـمـةـ. وـهـنـاكـ ثـلـاثـ نـقـاطـ هـامـةـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ. أـوـلـاـ، إـنـ الـبـلـدانـ الـمـتـقـدـمـةـ أـدـتـ دـورـاـ رـئـيـسـيـاـ فـيـ بـلـورـةـ نـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ، وـكـذـلـكـ فـيـ صـيـاغـةـ مـعـايـيرـ إـيزـوـ الـدـولـيـةـ؛ـ أـمـاـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ، فـإـنـهـاـ عـلـىـ عـكـسـ لـمـ تـشـارـكـ بـصـورـةـ عـامـةـ مـشـارـكـةـ نـشـطـةـ فـيـ عـمـلـيـةـ إـيزـوـ. ثـانـيـاـ، إـنـ الـأـهـمـيـةـ الـتـيـ سـتـكـتبـهاـ نـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ فـيـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ سـوـفـ تـعـتـمـدـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ عـلـىـ مـاـ إـذـاـ كـانـتـ مـعـايـيرـ السـلـسلـةـ إـيزـوـ ١٤٠٠٠ـ سـتـصـبـحـ أـمـلـاـ هـامـاـ فـيـ السـوقـ فـيـ الدـوـلـ الـمـتـقـدـمـةـ. ثـالـثـاـ، إـنـ شـرـكـاتـ كـثـيرـةـ فـيـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ مـمـنـ تـرـيـدـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ السـلـسلـةـ إـيزـوـ ١٤٠٠٠ـ تـمـيلـ إـلـىـ الـاـعـتـمـادـ كـثـيرـاـ عـلـىـ الـخـدـمـاتـ الـاـسـتـشـارـيـةـ الـتـيـ تـقـدـمـهـاـ بـلـدانـ مـتـقـدـمـةـ، وـاـنـ نـجـاحـ تـسـجـيلـ السـلـسلـةـ إـيزـوـ ١٤٠٠٠ـ لـدـىـ هـيـئـاتـ مـحـلـيـةـ لـإـصـارـ الشـهـادـاتـ فـيـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ سـيـعـتـمـدـ كـثـيرـاـ عـلـىـ مـقـبـولـيـةـ هـذـهـ الشـهـادـاتـ فـيـ الـبـلـدـ الـمـسـتـورـدـ. وـمـعـ ذـلـكـ، فـإـنـ العـدـيدـ مـنـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ، وـلـاـ سـيـماـ فـيـ آـسـياـ وـأـمـريـكاـ الـلـاتـيـنـيـةـ تـعـتـمـدـ نـهـجاـ يـسـتـبـقـ الـاحـتـيـاجـاتـ إـلـىـ مـعـايـيرـ نـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ.

٧٦- وـبـمـاـ أـنـ السـيـاسـاتـ الـوطـنـيـةـ تـؤـديـ دـورـاـ هـامـاـ فـيـ منـعـ الـمـعـيـارـ إـيزـوـ ١٤٠٠١ـ مـنـ خـلـقـ حـواـجـ أـمـامـ الـتـجـارـةـ، فـإـنـ مـنـ الـمـهمـ صـيـاغـةـ جـدـولـ أـلـوـلـيـاتـ يـقـومـ عـلـىـ أـسـاسـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـتـحـلـيـلـاتـ الـمـوـضـوـعـيـةـ. إـنـ الـآـثارـ الـتـجـارـيـةـ الـمـحـتـمـلـةـ تـمـيلـ إـلـىـ أـنـ تـكـونـ عـامـلـاـ رـئـيـسـيـاـ فـيـ تـحـدـيدـ التـوـقـيـتـ الـمـنـاسـبـ وـالـأـلـوـلـيـاتـ الـقـطـاعـيـةـ فـيـ تـنـفـيـذـ الـمـعـايـيرـ الـوطـنـيـةـ وـتـشـجـيعـ الـاـسـتـخـدـمـ الـأـوـسـعـ لـنـظـمـ الإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ فـيـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ. وـقـدـ يـتـطـلـبـ إـنشـاءـ الـهـيـاـكـلـ الـأـسـاسـيـةـ لـإـصـارـ الشـهـادـاتـ كـبـيرـةـ مـنـ جـانـبـ الـحـكـومـةـ، وـلـكـنـهـ يـخـفـضـ الـتـكـالـيفـ عـلـىـ فـرـادـيـ الـمـنـظـمـاتـ. وـإـذـاـ قـيـيـضـ لـلـمـعـيـارـ إـيزـوـ ١٤٠٠١ـ أـنـ يـصـبـحـ هـامـاـ فـيـ السـوقـ، فـإـنـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ تـعـجـزـ عـنـ تـقـدـيمـ الـهـيـاـكـلـ الـأـسـاسـيـةـ الـلـازـمـةـ فـيـ وـقـتـ مـنـاسـبـ قـدـ تـفـقـدـ فـرـصـاـ تـجـارـيـةـ، وـقـدـ تـهـبـطـ قـدـرـةـ شـرـكـاتـهـاـ عـلـىـ

المنافسة في مجال التصدير. وبإضافة إلى ذلك، وكما أشير آنفاً في هذا التقرير، فإن نظم الإدارة البيئية قد تجلب فوائد للشركات والحكومات معاً.

باء - تعزيز تنفيذ معايير نظم الإدارة البيئية

٧٧- إن التنفيذ الناجح لنظم الإدارة البيئية في البلدان النامية يتطلب عملاً من مجتمع نشاط الأعمال ومن الحكومات وأطراف أخرى على الصعيد الوطني. وبإضافة إلى ذلك، فإن السياسات والتدابير على المستوى الثنائي وأو المتعدد الأطراف، بما في ذلك التعاون في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، قد تساعد شركات البلدان النامية وحكوماتها في إقامة نظم للإدارة البيئية. وفي هذا السياق، يستطيع الخبراء أن يناقشو عدداً من القضايا، وخاصة المدرجة أدناه:

التدريب والتوعية

٧٨- هناك حاجة إلى جهود للتدريب والتوعية لإظهار الحاجة إلى معايير الإدارة البيئية وفوائدها المحتملة، وخاصة في البلدان النامية. ويمكن أن تستهدف هذه الجهود الهيئات المحلية للتدريب واصدار الشهادات، والخبراء الاستشاريين وكبار رجال الأعمال. كما يمكن اضطلاع بأنشطة التدريب وبناء الوعي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذه الجهود هامة على المدى القصير، وخصوصاً في البلدان النامية التي تطبق استراتيجيات نمو موجهة إلى التصدير^(٤٠). وسيكون من المفيد بحث الخبراء الوطنية وكذلك تحديد البرامج والتسهيلات التدريبية. وقد يعود هذا البحث بنائدة خاصة على امكانات التعاون بين بلدان الجنوب.

نشر المعلومات

٧٩- تؤدي الاعتبارات التجارية دوراً هاماً في تنفيذ المعيار إيزو ١٤٠٠١، وإقامة تسهيلات إصدار الشهادات في البلدان النامية. كما أن الآثار التجارية المحتملة تقرر التوقيت المناسب والأولويات القطاعية في تنفيذ المعايير الوطنية. وتحتاج الحكومات، ولا سيما تلك التي لديها استراتيجيات نمو موجهة إلى التصدير، إلى استباق اتجاهات السوق في المستقبل.

٨٠- إن المعلومات الموضوعية والتي تأتي في الوقت المناسب عن الاتجاهات في استخدام السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ في الأسواق الرئيسية تكون جوهرية في هذا الصدد، خصوصاً في القطاعات الأربع احتمالاً لأن يصبح المعيار إيزو ١٤٠٠١ عاملًا هاماً في السوق (مثل الالكترونيات أو القطاعات الهندسية)، أو الأربع احتمالاً للاستفادة من تنفيذ نظم الإدارة البيئية بسبب الآثار البيئية المحتملة (مثل النفط والغاز، وتوليد الطاقة والتعدين). و تستطيع أنشطة المساعدة التقنية أن تحدد مصادر لهذه المعلومات. كما قد يكون الرابط الشبكيّ بين الشركات مفيداً في هذا الصدد. وقد يرغب الخبراء في تحديد الاحتياجات من المعلومات والبحث في طرق ووسائل التشجيع على تزويد حكومات وشركات البلدان النامية بهذه المعلومات.

متطلبات الهياكل الأساسية

-٨١- قد يرغب الخبراء في تحديد المتطلبات الالزمة في نطاق الهياكل الأساسية مثل توافر الخبراء الاستشاريين وأو هيئات ذات مصداقية لإصدار الشهادات، مما تحتاج إليه الشركات للمشاركة بنجاح في المعيار إيزو ١٤٠٠١. وقد يساعد ذلك الحكومات الوطنية في تصميم سياسات وطنية للتنفيذ. كما قد يكون من المهم البحث في الكيفية التي تستطيع بها وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تساعد البلدان النامية في هذا الصدد.

الدعم الحكومي

-٨٢- تستطيع الحكومات أن تؤدي دوراً مهماً في توفير بيئة "ممكّنة" لتنفيذ المعيار إيزو ١٤٠٠١ ولا سيما في البلدان النامية. فمثلاً، وبين هذا التقرير أن الحكومات في الاقتصادات الموجهة نحو التصدير في آسيا اتخذت خطوات هامة للترويج للمعيار إيزو ١٤٠٠١، من خلال إقامة هياكل أساسية وتقديم حواجز وبرامج دعم شامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقديم المساعدة المالية.

-٨٣- وقد يكون من المناسب توزيع التكاليف بين القطاعين العام والخاص من أجل الترويج للمعيار إيزو ١٤٠٠١. وفي استقصاء حديث أجرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ارتأى معظم المجيبين بأن الحكومة ينبغي أن تتحمل تكاليف بناء الوعي، تاركة الشركات تتحمل تكاليف التنفيذ وإصدار الشهادات. غير أن تحديد الدعم الحكومي المناسب يعتمد على الظروف الوطنية وقد يكون قضية معندة. وقد يكون من المفيد تبادل وجهات النظر بشأن هذه القضية.

المخططات الرائدة

-٨٤- يبدو أن التجربة تشير إلى أن المخططات الرائدة وسيلة فعالة لتحسين فهم نظم الإدارة البيئية واكتساب الخبرة العملية. فهي توفر فرصاً للتعليم المتبادل من جانب هيئات إصدار الشهادات ومجتمع نشاط الأعمال. وفي بعض الحالات أقيمت المخططات الرائدة بالتعاون مع هيئات إصدار الشهادات في بلدان متقدمة. كما تستطيع وكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تؤدي دوراً وأخيراً يمكن تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب للاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها بعض البلدان النامية. ويمكن أن يكون تبادل الآراء بشأن الخبرات الوطنية مفيداً في هذا المجال.

تعاون الصناعة

-٨٥- يستطيع القطاع الخاص، ولا سيما الشركات عبر الوطنية، أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز تنفيذ نظم الإدارة البيئية وتحسينها في البلدان النامية، من خلال التعاون - مثلاً - بين الشركات في البلدان المتقدمة والنامية. ومن الأشياء التي تناسب هذا الموضوع على وجه الخصوص التعاون بين الشركات في البلدان المتقدمة ومورّديها في البلدان النامية، وبين الشركات الفرعية التابعة للشركات عبر الوطنية ومورّديها

المحليين، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد يرغب الخبراء في بحث الطرق والوسائل لتعزيز تعاون الصناعة في سياق معايير نظم الإدارة البيئية.

الوصول إلى التكنولوجيات ونقلها

٨٦- بما أن المعيار إيزو ١٤٠٠١ ليس معيار أداء، فإن تطبيقه لا يقتضي بالضرورة استثماراً في المعدات أو التكنولوجيا^(٤). غير أن الوصول إلى تكنولوجيات سليمة بيئياً ربما يكون من الناحية العملية ضرورياً للتطبيق الناجح لمعايير نظم الإدارة البيئية. وبالمثل فإن مطلب "التحسين المستمر" قد يقتضي من الشركة في آخر الأمر أن تظل مواكبة للابتكارات التكنولوجية. ولذا فإن تعزيز نشر التكنولوجيات له أهمية رئيسية. وقد تكون هناك حاجة إلى معالجة قضايا الوصول إلى التكنولوجيات ونقلها.

جيم - مجالات للعمل في المستقبل

تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في وضع معايير إيزو

٨٧- إن تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في وضع معايير إيزو يظل يمثل أولويةً وشرطًاً لتطوير معايير دولية حقيقة. وبينما تم إحراز تقدم عن طريق عمل برنامج المنظمة الدولية للتوحيد القياسي لصالح البلدان النامية، فقد تكون هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمشاركة الفعالة تتطلب مجالاً واسعاً من التدابير، يشمل دعم بناء القدرات. كما قد يكون من المناسب للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي أن تراجع عملياتها الداخلية كي تسهل تمثيلاً أوسع ومشاركة أكثر فاعلية للبلدان النامية.

تعزيز مشاركة البلدان النامية في السوق المتنامية للخدمات البيئية

٨٨- يستطيع الخبراء أن يبحثوا في طرق ووسائل تعزيز مشاركة البلدان النامية في السوق المتنامية للخدمات المرتبطة بالاستخدام الأوسع لنظم الإدارة البيئية (من خبراء استشاريين وتدريب وتصديق للشهادات)، وخصوصاً عن طريق التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية.

العمل في المستقبل بشأن معايير نظم الإدارة البيئية

٨٩- إن تنقيح المعايير إيزو ١٤٠٠١ و١٤٠٠٤ في عام ١٩٩٩ قد يوفر فرصة للمزيد من عمليات التطوير في معايير نظم الإدارة البيئية. فمثلاً، هل من الضروري والمستحب تطوير معيار محدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؟ إن مداولات الخبراء قد تساعد على فهم هذه القضايا بشكل أفضل.

معايير الإدارة البيئية: أفق التطوير

٩٠- يستطيع الخبراء أن يقترحوا مجالات لمزيد من العمل لمساعدة البلدان النامية على تحسين فهمها واستفادتها الكاملة من الفرص التي تتيحها معايير نظم الإدارة البيئية، كما يمكنهم التوصية بتنفيذ مزيد من الأنشطة في الأونكتاد.

الحواشي

(١) دعت لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد إلى عقد اجتماع الخبراء عملاً بمقرر اتخذه في دورتها في شباط/فبراير ١٩٩٧. الأونكتاد ١/٦ TD/B/44/5-TD/B/COM.1/6.

(٢) "وضع العلامات الإيكولوجية وفرص السوق للمنتجات الملائمة للبيئة" (٢) TD/B/WG.6/2، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) و"الجوانب التجارية والبيئية والإنسانية لإنشاء وتشغيل برامج وضع العلامات الإيكولوجية" (٣) TD/B/WG.6/5، آب/أغسطس ١٩٩٥). وأدارت أمانة الأونكتاد ندوة حول "وضع العلامات الإيكولوجية والتجارة الدولية" في عام ١٩٩٤. ونشرت النتائج في Simonetta Zarrilli, Veena Jha and René Vossenaar (editors), Eco-labelling and International Trade, Macmillan Press Ltd., United States, St. Martin's Press, United Kingdom, 1997.

(٤) انظر مثلاً: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو): الآثار التجارية للمعايير الدولية للجودة ونظم الإدارة البيئية, جنيف ١٩٩٦، وتقوم اليونيدو بإجراء استقصاء جديد للآثار التجارية لمعايير السلسلتين إيزو ٩٠٠٠ وإيزو ١٤٠٠٠.

(٤) لاحظ البعض عدم وجود أحكام تعترف باختلاف الظروف بين الشركات أو القطاعات أو الواقع المغرافي. وليس هناك اعتراف بالمثل بأن البلدان في مراحل التنمية المختلفة لديها درجات متفاوتة من الخبرة التقنية والموارد المالية. وعلى سبيل المقارنة فإن مخطط الإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية في الاتحاد الأوروبي يعترف بصرامة بالقيود التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويحتوي على بعض الامتيازات الخاصة في هذا الصدد. غير أن هناك مخططات أخرى أكدت أن المعيار إيزو ١٤٠٠١ يطبق على الشركات من جميع الأنواع والأحجام.

(٥) المنظمة الدولية للتوكيد القياسي منظمة خاصة للتوكيد القياسي، وأعضاؤها هم الهيئات الوطنية للتوكيد القياسي. وبينما تتمتع جميع البلدان المتقدمة ببعضوية في هذه المنظمة، لا تتمتع بالبعضوية الكاملة فيها سوى ٥٠ من البلدان النامية، ولا يملأ حق التصويت في اللجنة الفنية ٢٠٧ سوى ٢٥ منها.

(٦) انظر منظمة التجارة العالمية، تقرير لجنة التجارة والبيئة, الفقرة ١٦٧. ٠١٤ PRESS/TE ١٨، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(٧) في هذا السياق تنص المادة ٥-١٢ من الاتفاق بشأن الحاجز التقني لأمم التجارة على أن "يتندد الأعضاء كافة التدابير المعقولة المتاحة لهم لضمان تنظيم وتشغيل هيئات الدولية للتوكيد القياسي والنظم الدولية لتقدير الامتثال بطريقة تسهل المشاركة الفعالة والتمثيلية للهيئات ذات الصلة في جميع الدول الأعضاء، مع مراعاة المشاكل الخاصة للبلدان النامية الأعضاء".

(٨) منظمة التجارة العالمية، المصدر السابق, الفقرة ١٨٥.

الحواشي (تابع)

- (٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "معايير الإدارة البيئية للسلسلة إيزو ١٤٠٠٠ وأثارها على المصدر إلى الأسواق المتقدمة" (نيويورك، الولايات المتحدة ١٩٩٦)، ص ٥.
- (١٠) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، المصدر السابق، ص ١٢.
- (١١) بيان من المنظمة عن نواياها ومبادئها فيما يتصل بأدائها البيئي الشامل. ويتعين أن تلزم السياسة البيئية المنظمة بالامتثال للأنظمة، ومنع التلوث و"التحسين المستمر". كما يتعين أن تكون مناسبة لطبيعة المنظمة ونطاق عملياتها. ويوجهي هذا ضمناً بأن المنظمة لا تستطيع تجاهل القضايا البيئية الهامة.
- (١٢) جيمس ديكسون، أمين اللجنة الفنية ٢٠٧ التابعة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، "معايير إدارة السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ للبيئة"، ورقة مقدمة في الحلقة الدراسية للتعاون الاقتصادي بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بمعايير الإدارة البيئية وأثارها على التجارة العالمية، سنغافورة، ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧.
- (١٣) لاحظ آخرون أن معياراً مثل إيزو ١٤٠٠١ يتعين من جهة أن يكون مرتقاً بما يكفي لاستعماله في حالات مختلفة، ومن جانب كل أنواع المنظمات، ولكن صارماً من جهة أخرى، بما يكفي لضمان أن يؤدي النظام إلى تحسن في الأداء البيئي لمنظمه ما. Dirk Hortensius and Mark Barthel, "An Introduction to the ISO 14000 series", in Christopher Sheldon (ed.), ISO 14001 and Beyond: Environmental Management Systems in the Real World, Greenleaf Publishing, United Kingdom, 1997.
- (١٤) وزارة الإسكان، تحفيظ المساواة والبيئة، "الإدارة البيئية للشركات كأساس لعلاقة مختلفة بين الشركات والسلطات الحكومية"، ١٩٩٥، لاهاي، هولندا.
- (١٥) "الصين تعتمد المعيار ١٤٠٠١ كسياسة للدولة"، "الصين تبدأ المرحلة الثالثة من برنامج إيزو ١٤٠٠١"، ١٩٩٧، globeNet، مؤسسة البيئة العالمية والتكنولوجيا، آنانديل، فيرجينيا، الولايات المتحدة.
- (١٦) "البنك الدولي يمول المشروع المكسيكي للسلسلة إيزو ١٤٠٠٠"، الشبكة العالمية globeNet.
- (١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر السابق.

الحواشي (تابع)

(١٨) إن تحديد الجوانب والآثار البيئية عنصر أساسى في تطوير وتنفيذ نظام للإدارة البيئية. وقد ذكر

هذا كواحد من أصعب جوانب المعيار فيما يتصل بالتنفيذ والتدقيق. انظر مثلاً Norafiza Saim, "Development and Implementation of Environmental management System - Malaysia's Experience", paper presented at the APEC Seminar, and P. Strachan et al., "The eco management and audit scheme: recent experiences of UK participating organizations", 1997, *European Environment*, Vol. 7, John Wiley & Sons, Chichester, United Kingdom.

(١٩) المعهد الدولي للتنمية المستدامة، المعايير العالمية الخضراء: السلسلة إيزو ١٤٠٠٠ والتنمية

المستدامة، كندا ١٩٩٦، ص ١٥.

(٢٠) P. Strachan et al. المصادر السابقة: سعر الصرف المستخدم: ١ جنيه استرليني = ١,٦ دولار

من الولايات المتحدة.

R.N. Baylis et al., Environmental Regulation and Management: A Preliminary Analysis of a Survey of Manufacturing and Processing Companies in Industrial South Wales, 1997, Papers in Environmental Planning Research, Number 14, Department of City and Regional Planning, University of Wales, Cardiff, United Kingdom. (٢١)

."Austrian Study Highlights Real Financial Benefit of EMS", 1997, globeNet (٢٢)

A. Davie, "ISO 14001 Issues for Developing Countries", in Christopher Sheldon (ed.), op. (٢٣)

cit..

(٢٤) إن اللجنة الفنية ٢٠٢ التابعة للمنظمة الدولية للتوكيد القياسي ليست مسؤولة بشكل مباشر عن إنشاء

نظام لتقدير الامتثال لدعم منح شهادات المعيار إيزو ١٤٠٠١. إن جزءاً كبيراً من هذا العمل يتم عن طريق لجنة تقدير الامتثال التابعة للمنظمة الدولية للتوكيد القياسي. وفي عام ١٩٩٦ شكلت هذه اللجنة فريقاً عاملة معنياً بنظم الإدارة البيئية، تشمل وظيفته وضع شروط عامة لهيئات التصديق على نظم الإدارة البيئية.

(٢٥) مختل التصديق العالمي/هيئة تقييم وإقرار نظام الجودة - تقرير استقصائي، ١٩٩٧، "القبول الدولي

للشهادات المعتمدة للسلسلتين إيزو ١٤٠٠٠/٩٠٠٠".

الحواشی (تابع)

(٢٦) إن هيئة تقييم وإقرار نظام الجودة هي مخطط عالمي طورته المنظمة الدولية للتوحيد القياسي بالاشتراك مع اللجنة الدولية الالكترونية التقنية، لتمكين هيئات إصدار الشهادات من كسب القبول الدولي لختصاصها وشهادات إيزو ٩٠٠٠ التي تصدرها. ويوفّر وضع هذه الهيئة إجراءً للاعتراف الدولي بهيئات الاعتماد التي يقيّم كلًا منها نظائرها في البلدان الأخرى على ضوء معايير متفق عليها بشكل متبادل ومستعدة من الأدلة التوجيهية للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي/اللجنة الدولية الالكترونية التقنية. وقد تم إنشاء عضوية تأسيسية لها من ١٠ هيئات لاعتماد في عام ١٩٩٦. انظر اليونيدو، المصدر السابق، ص ١١.

(٢٧) لا يوجد سجل رسمي مركزي للمنظمات المعاشرة على الشهادة إيزو ٩٠٠٠. غير أن شركة موبيل أوويل كانت تجمع معلومات من هيئات التوحيد القياسي في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٩٩٣، وهي عملية عرفت باسم "استقصاء موبيل".

John Henry, "ISO 14000 Series Standard and Its Impact on Industry", paper delivered at (¶¶)
the workshop on ISO 14000 and its Impact on Industry and Trade, Seoul, 29 November 1995.

(٢٩) اسقطت المحكمة الفنية ٢٠٧ شرط تقييم التزام المورّد بمعايير الإدارة البيئية، غير أن بعض الأحكام تحث، إلى حد معين، على النظر في أداء المورّد. فمثلاً تتطلب الوثيقة الارشادية لنظم الإدارة البيئية "أن تغطي السجلات البيئية التي توّضّح الدليل على العمليات المستمرة لنظام الإدارة البيئية معلومات وثيقة الصلة بالمورّد والمتّعاقد". ومن المبادئ الرئيسية للمدراء الذين ينفذون نظاماً للإدارة البيئية "تشجيع المتعاقدين والمورّدين على إقامة نظام للإدارة البيئية". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر السابق، ص ١٢.

٤٠) اخْوَنْكَتَاد، TD/B/WG.6/9

(٤١) ديان غيلر "تطبيق معايير الإدارة البيئية في أستراليا"، ورقة مقدمة في الحلقة الدراسية لمختل التعاون الاقتصادي لمنظمة آسيا والمحيط الهادئ.

(٣٢) يمكن أن تؤدي الاعتبارات التجارية دوراً هاماً كذلك في عدة بلدان متقدمة. وتظهر دراسة عن اليابان أن أكثر من ٦٠ في المائة من الشركات التي زاد عددها على ٣٠٠ والتي كانت قد سجلت نظم إدارتها البيئية بشهادة ISO 14001 بحلول شهر توز يولي ١٩٩٧ (ويتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول نهاية عام ١٩٩٧) كانت في قطاعي الكهرباء والاتصالات. وكان التسجيل ينطوي على بعض المهمات، فهو يزيد عن التعلم التقليدي للأولئك Keido Terui, "Environmental Management Systems in Japan", at the APEC Seminar, and "Japan Continues to Position Itself as Major Player in ISO 14000 Activities", July 1997, globeNet.

الحواشى (تابع)

Choong Ho Lee, "Implementation of Environmental Management System in Korea", paper (٤٣) presented at the APEC Seminar.

.Norafiza Saim, op. cit. (٤٤)

Shirley S.L. Lee, "Hong Kong's Experience with the Promotion and Implementation of Iso 14000: Current Status and Future Trends", paper presented at the APEC Seminar. (٤٥)

Dr. Ye Ruqiu, NEPA, China, personal communication, 1997. "China Begins Third Phase of ISO 14001 Program", "China Establishes Advisory Committee for EMS Accreditation", 1997, globeNet. (٤٦)

CBI News Bulletin, June 1997, Centre for the Promotion of Imports from developing countries, Rotterdam, Netherlands. (٤٧)

CBI News Bulletin, June 1997, op. cit. "South African Companies Push for ISO 14000 in Lieu of 'Draconian' Legal System", May 1997, globeNet. (٤٨)

P. S. Kupakuwana, Standards Association of Zimbabwe, and J. Chishiba, Environmental Council of Zambia, personal communication, 1997. (٤٩)

٤٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر السابق، ص ١٩.

(٤١) ومع ذلك وبوجب لائحة نظام القيادة البيئولوجية ومراجعة الحسابات البيئولوجية في الاتحاد الأوروبي (المادة ٣-(أ)) ينبغي أن تهدف المنظمات إلى تقليل الآثار البيئية إلى مستويات لا تتجاوز تلك الناتجة عن "التطبيق المدعي اقتصادياً لأنواع تكنولوجيا متاحة".

- - - - -